الأمم المتحدة
المركز المعني بتنسيق شؤون النظم الغذائية

جلسات الحوار بشأن حلول النظم الغذائية: بيان موجز

النظم الغذائية والصحة والتغذية

الأربعاء، 23 نوفمبر (تشرين الثاني) عام 2022

عقد المركز المعني بتنسيق شؤون النظم الغذائية التابع للأمم المتحدة (UN Food Systems Coordination Hub) هذه الجلسة، ولُفِت النظر فيها إلى مكانة الصحة والتغذية في صميم مسألة إحداث التحول في النظم الغذائية، والتشديد على المكاسب المتبادلة والحاصلة في العلاقة بين إجراءات التصدي لتغير المناخ وإجراءات تعزيز التغذية وتحديد الفرص المتاحة لتعزيز نطاق العمل بالسياسات والتعاون بين مختلف الجهات المعنية. وقد بدأت الجلسة العامة بدعوة من السيدة «خِرْدا فربورخ» (Gerda Verburg)، المنسقة لدى حركة Scaling Up Nutrition (والمعروفة اختصارًا باسم SUN)، والتي شدَّدت على أهمية تنفيذ مسارات إحداث التحول في النظم الغذائية لدى البلدان المعنية وضمان تجاوب النظم الغذائية مع مسائل التغذية والتصدي لتغير المناخ، وأحالت في هذا الصدد إلى مبادرة التصدي لتغير المناخ وتعزيز التغذية (Initiative on Climate Action and Nutrition, I-CAN) التي بُدِئت في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP 27).

وأدارت السيدة «شتينكه أونيما» (Stineke Oenema)، الأمينة التنفيذية (Executive Secretary) لأمانة الأمم المتحدة لشؤون التغذية (UN Nutrition Secretariat)، اجتماعًا لتقييم الآثار؛ وهو الاجتماع الذي شدَّد فيه الدكتور «فرانتشسكو برانكا» (Francesco Branca)، مدير إدارة التغذية وسلامة الأغذية لدى منظمة الصحة العالمية (WHO Department on Nutrition and Food Safety)، وزميلته السيدة «لينا ماي» (Lina Mahy)، على عدد من إجراءات العمل الجادة بالسياسات المستندة إلى الأدلة بقصد تعزيز إجراء التحول في النظم الغذائية لتحسين الصحة، ثم عرضا النتائج التي خلُصت إليها إحدى الدراسات التحليلية التي أجرتها منظمة الصحة العالمية بشأن تضمين إجراءات العمل بالسياسات العاجلة بشأن التغذية هذه في مسارات إحداث التحول في النظم الغذائية لدى البلدان المعنية. وتلا ذلك أن عرض اثنان من مُمثِّلي الحكومات بيانًا بشأن التقدم الذي أحرزه كل بلد من بلديهما بشأن إحداث التحول في النظم الغذائية والعقبات التي تعترض سبيل كل منهما في هذا الصدد، لا سيما ما يتعلق منها بمسألة التغذية (أما الأول فهو صاحب المعالي الدكتور «سوك سيلو» (Sok Silo)؛ وهو المشارك الأساسي الذي يُمثِّل دولة كمبوديا في جلسات الحوار بشؤون النظم الغذائية، وهو كذلك المسؤول المعني بشؤون التواصل في بلاده لدى حركة SUN. وأما الآخر فهو السيد «فيليبي دا كوستا» (Filipe Da Costa)، وهو المشارك الأساسي الذي يُمثِّل دولة تيمور الشرقية في جلسات الحوار بشؤون النظم الغذائية، وهو كذلك المسؤول المعني بشؤون التواصل في بلاده لدى حركة SUN. وقد تحدث هذان السيدان في الجلسة الصباحية. أما جلسة ما بعد الظهيرة، فتحدث فيها الدكتور «كارلوس ألبارنجا» (Carlos Alvarenga)، نائب وزير الصحة لشؤون إدارة الصحة والتنمية، لدى وزارة الصحة في دولة السلفادور، والسيد «خوان روبرتو ميندوسا» (Juan Roberto Mendoza)، المنسق المعني بشؤون الرصد والتقييم لدى أمانة الأمن الغذائي والتغذية (SESAN)، من دولة غواتيمالا). ثم دُعِي الممثلون الأساسيون والمشاركون إلى إطلاع بعضهم بعضًا على خبراتهم في الجلسات الجانبية والجلسات العامة على حد سواء. وفي هذه المذكرة بيان موجز للرؤى الأساسية التي تَشَاركها المشاركون الأساسيون في هذا الحوار.

التغذية والصحة في المسارات والسياسات لدى البلدان المعنية

ما من بلد محصن من سوء التغذية؛ بل يستفحل انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في كثير من البلاد. ولمسألة التغذية، من ثم، أهميتها البالغة في كثير من مسارات إحداث التحول في النظم الغذائية لدى البلدان المعنية؛ إذ ثمة مجال للتحسين حسب ما يُؤكِّده التحليل في هذا الصدد. ويرى المشاركون في الحوار أن تعزيز الصحة والتغذية بند أصيل من بنود جدول أعمال الحوارات المعنية بإحداث التحول في النظم الغذائية. ويُجرَى، كذلك، تضمين المسارات أو عناصرها في القوانين والسياسات المعنية بالأمن الغذائي والتغذية وخطط التنمية في البلاد المعنية. وقد دفعت هذه المسارات، في بعض الأحوال، إلى صياغة السياسات أو الإستراتيجيات الغذائية في البلاد المعنية التي لم يكن لديها ذلك من قبل، فضلاً عن دفعها نحو تعزيز البحث بشأن التغذية المستمدة من الأطعمة. وقد عرض المشاركون الأساسيون المساعي التي يبذلونها للتصدي لتفشي انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية المزمن وزيادة معدلات السمنة وتعزيز التمكين من تحصيل الأطعمة الصحية والمغذية. وشدَّدوا، كذلك، على ضرورة أن تتخذ الحكومات، وبصرف النظر عن انتماءاتها وتوجهاتها الحزبية، من مسألة التغذية هذه أولوية سياسية بما يكفل استمرار العمل في سبيل تعزيز التغذية بصرف النظر عن تغير الإدارات الحكومية؛ وهو ما يستلزم من رؤساء الحكومات والوزراء الوعي بأوجه الاختلاف بين الأمن الغذائي وأمن التغذية. وقد خلُص المشاركون الأساسيون وفرق العمل، في هذا الحوار، إلى استنتاج مُجمَل، ومفاده أن مسائل انعدام الأمن الغذائي والتغذية مترابطة بعضها ببعض وإن تمايزت بعضها من بعض في الوقت ذاته.

الإنتاج من أجل تعزيز الصحة والتغذية

أورد المشاركون الأساسيون أن حكومات بلادهم تسعى، وفي سبيل التصدي لانعدام الأمن الغذائي وانعدام التغذية في سياق الأزمة العالمية الراهنة، إلى تعزيز الإنتاج المحلي للأغذية المتنوعة والمغذية والاستثمار فيه بقصد الحد من التعويل على الواردات وتوفير الأغذية المحلية المغذية وتعزيز القدرة على التصدير في الوقت نفسه. وقد شدَّدوا على ضرورة ضمان جودة الإنتاج الغذائي وسلامته؛ وذلك بتعزيز قدرات المنتجين واستحداث منشآت التخزين وأنظمة المعلومات في أسواق الغذاء. كذلك، شدَّد هؤلاء المشاركون الأساسيون على أهمية الابتكار عن طريق الرقمنة، واستحداث طرق الزراعة التي تُراعَى فيها مسائل المناخ، وتعزيز الأطعمة بالمواد الحيوية. وفي الإنتاج المحلي، وفق ما يراه المشاركون، مجال لا غنى عنه في تطوير الأسواق المحلية، واختصار سلاسل التوريد، وتعزيز قدرة العائلات على الزراعة، وزيادة المشتريات المحلية للحث على استهلاك الأطعمة الموسمية والمحلية والأصيلة والصحية. وتتولى حكومات البلاد المعنية مراجعة الغايات المنشودة من الإنتاج من البروتينات المستمدة من المصادر الحيوانية، والتركيز في الوقت ذاته على زيادة المخازن الصغرى على الأصعدة المحلية.

الاستهلاك من أجل تعزيز الصحة والتغذية

كذلك، ذهب المشاركون في الحوار إلى ضرورة اتخاذ الاستهلاك بوصفه مسألة من المسائل الأساسية التي يجب تناولها في سياق التصدي لسوء التغذية على اختلاف صوره. ومن ذلك أن حكومات البلاد المعنية تسعى إلى تعزيز الطرق الرشيدة في استهلاك الغذاء؛ وذلك بما تُجريه من حملات للتوعية ونشرها مواد التوعية الغذائية في المدارس وعن طريق وسائل التواصل الاجتماعي. كذلك، تضع كثير من البلاد التوجيهات والقوانين بشأن التغذية المستمدة من الأطعمة بقصد ضبط تسويق الأطعمة والمشروبات غير الصحية، ووضع ملصقات تعريف القيم الغذائية على الأطعمة والمشروبات. وينصب التركيز في هذا الشأن، وبوجه خاص، على التغذية في مراحل الطفولة المبكرة، والحث على الرضاعة الطبيعية، والتغذية التكميلية، والاستعانة بالمكملات على تعويض نقص المغذيات. وقد شدَّد المشاركون الأساسيون على أنه لا توجد مقاربة جامعة مانعة تناسب جميع الأحوال والسياقات من ناحية التغذية، وأفادوا بضرورة أن يضع كل بلد من البلاد المعنية توجيهاته بشأن التغذية المستمدة من الأطعمة على نحو تُراعَى فيها الخصوصيات الثقافية ويُعزِّز من استهلاك الأطعمة الطازجة والمحلية والأصيلة والمغذية.

التمكين من تحصيل الخدمات الصحية والتغذية المُعزَّزة

انتقل المشاركون الأساسيون، بعد نظرهم في مسألة تعزيز الوعي، إلى التداول بشأن زيادة التمكين من تحصيل الغذاء وتعزيز قدرة الناس على تحمل نفقاته، وذلك في مختلف المجتمعات في المدن وضواحيها والأرياف والمجتمعات القَبَلية. ومن ذلك أن كثيرًا من البلاد تدعم المنتجات الصحية (لا سيما في خضم التضخم الحاصل فيها)، وتفرض الضرائب على السلع غير الصحية، ومنها المشروبات المُحلَّاة، بينما يُجرَى تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، ومنها مصارف الطعام لغير القادرين وبرامج التغذية المدرسية، في بلاد أخرى. وتضع بعض البلاد، كذلك، التغذية على رأس أولوياتها في برامجها الصحية بوصفها وسيلة من وسائل الوقاية من الأمراض.

التنسيق من أجل تعزيز الصحة والتغذية

استحدثت الحكومات، في مختلف بلاد العالم، مجالس ولجانًا تُعنَى بمسألة الأمن الغذائي والتغذية؛ وهي المجالس واللجان التي يرأس كثيرًا منها مكاتب رؤساء الوزراء أو دواوين رؤساء البلاد؛ وذلك بقصد التنسيق بين مختلف الجهات المعنية والتمكين لسرعة رصد تنفيذ السياسات المعنية بذلك. كذلك، تَجِدُّ الوزارات، لا سيما وزارات الزراعة والصحة والتعليم، في التعاون بينها، وتسعى إلى توعية بقية الوزارات بمسألة التغذية، كل في سياق اختصاصها، وعلى أصعدة الحكومات المحلية، أيضًا. وتُشكَّل، كذلك، مجموعات العمل الفنية على الأصعدة العامة والمحلية في تلك البلاد للمساعدة على تنفيذ السياسات وإدارتها.

وأورد المشاركون الأساسيون، فضلاً على ذلك، أن البلاد المعنية قد استحدثت منابر متعددة الجهات والمجالات، كل بلد على صعيده العام وعلى أصعدة المقاطعات والمدن والضواحي فيه، بقصد التنسيق بين الجهات المعنية، الحكومية وغير الحكومية، ومنها الوكالات التابعة للأمم المتحدة والجهات المشاركة في مشروعات التنمية والجهات المانحة والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وتكرر، في هذه الجلسة، كذلك، ذكر الشراكات المبرمة بين مؤسسات القطاعين العام والخاص، لا سيما في سياق إتاحة الوجبات المدرسية. وتعتمد بعض البلاد، بشأن مسألة التغذية هذه، على الشبكات القائمة فيها بالفعل، بينما استُحدِثت هذه الشبكات في بلاد أخرى بفضل جلسات الحوار التي عُقِدت فيها بدعم من شبكة SUN في سياق الإعداد لمؤتمر القمة المعنية بشؤون

النظم الغذائية. وذهب المشاركون إلى أنه لا غنى عن جلسات الحوارات هذه في إحكام التنسيق وتعزيز العمل الجماعي حتى أنها صارت إلزامية في عدد من خطط التنفيذ في البلاد المعنية.

العقبات وأوجه الحاجة إلى الدعم

شدَّد عدد من المشاركين الأساسيين على وجود العقبة المتمثلة في ضرورة تحديد الإجراءات اللازمة لتناول مسألة العلاقة بين قضايا البيئة والمناخ والغذاء والصحة والتغذية. ذلك أن حكومات البلاد المعنية وجهات الإغاثة الإنسانية لا تُحسِن، في كثير من الأحوال، فهم النظم الغذائية والتغذية، ويصعب عليها من ثم التفاعل فيما بينها في هذا الصدد. ولفت كثير من المشاركين الأساسيين من بلدان القارة الإفريقية الانتباه إلى أن الوزارات المعنية في بلادهم تجد صعوبة في التمييز ما بين التصدي للجوع والتصدي لسوء التغذية؛ وهو ما يدفع بها إلى تخصيص الموازنات وسن السياسات المالية التي ينصب التركيز فيها على الأمن الغذائي فحسب. ومن العقبات الأخرى، في هذا الشأن، ضرورة نزع الطابع السياسي عن مسألة التغذية وتعزيز وعي الجهات الحكومية والمستهلكين بأهمية التعاون، لا سيما في البلاد التي تعاني من الاضطراب أو تلك التي تدور فيها رحى الصراعات. ويُضَاف على ذلك عقبة أخرى تعترض سبل معظم البلاد المعنية؛ وهي شح البيانات المُفصَّلة التي تُمكِّن من رصد سوء التغذية على اختلاف صوره وتقدير آثار وسائل التدخل للوقوف على أحوال الناس فيها من ناحية التغذية. ولأزمة زيادة نفقات المعيشة، وزيادة معدلات التضخم، وتضرر الإنتاج الزراعي بسبب تغير المناخ، كذلك، آثارها في الحد من التمكين للنظم الغذائية الصحية. وقد طُرِح، في هذه الجلسات، مقترح بشأن أهمية العمل الذي يستطيع المركز الاضطلاع به في التكفل بإحداث التكامل بين المساعي التي تبذلها الوكالات التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الجهات المشاركة في جهود التنمية على نحو ما يتناسب والترابط الحاصل بين قضايا الصحة والتغذية والنظم الغذائية.

وذهب المشاركون في هذا الحوار، كذلك، مرارًا وتكرارًا، إلى القول إن في وباء فيروس كورونا المستجد عقبة وفرصة على حد سواء؛ إذ ما زالت برامج الدعم الاقتصادي والاجتماعي الكبرى، التي استُحدثِت لصالح المستضعفين من الناس، تواصل عملها، بينما زاد إنتاج البلدان المعنية محليًا جراء الاضراب الحاصل في الإمدادات الغذائية. ومن العقبات، التي تعترض سبل مختلف البلاد التي يُمثِّلها المشاركون الأساسيون، شح التمويل والموارد البشرية وغياب الأطر اللازمة للرصد والتتبع وتقدير آثار التحول في النظم الغذائية على الصعيدين العام والمحلي في كل بلد من هذه البلاد. ورأى المشاركون في هذا الحوار، كذلك، أنه لا غنى عن تقديم المساعدات النقدية في الأمد القريب. ومن المُنتظَر من المركز أن يواصل حشد الجهود على الصعيد الدولي في سبيل التوعية بالأهمية البالغة التي تتسم بها مسألة إحداث التحول في النظم الغذائية ونظم التغذية، فضلاً عن مواصلته تأمين الدعم اللازم لوضع الإجراءات اللازمة لذلك على الأمد البعيد مِمَّا تقدمه الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمبادرات الحكومية.

تعقيبات ختامية

أدلت الخبيرتان من ائتلاف العمل من أجل النظم الغذائية الصحية التابع للمبادرة المعنية بالنظم الغذائية (Coalition of Action for Healthy Diets from Sustainable Food Systems)؛ وهما: الأستاذة الدكتورة «كورينا هوكس» (Corinna Hawkes) والدكتورة «نانسي أبورتو» (Nancy Aburto) بتعقيباتهما على ما استمعتا له من الآراء في جلسات الحوار، ومنها إمكان اتخاذ النظم الغذائية الصحية بوصفها حلقة وصل ما بين مجالي النظم الغذائية والصحة، والعمل الذي يضطلع به المركز ومنظومة الدعم في التكفل بإطلاع البلاد المعنية على الدروس المستفادة بشأن جدية التنسيق وجدواه (أي على سبيل الإجابة على السؤال: ما العوامل التي مَكَّنت لإحراز النجاح؟)، وذلك لتعزيز الممارسات الرشيدة والوقوف على المقدرات اللازمة لإنجاز الغايات المنشودة. كذلك، شدَّد الدكتور ستيفانوس فوتيو (Stefanos Fotiou)، مدير المركز المعني بتنسيق شؤون النظم الغذائية التابع للأمم المتحدة، على الدعوة إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات بشأن التصدي لتغير المناخ ومسألة التغذية بالتزامن إحداهما مع الأخرى على صعيد كل بلد من البلاد المعنية، فضلاً على تشديده على الأهمية البالغة التي تتسم بها مسألة التمويل. ويُزمِع المركز مواصلة العمل من أجل تحصيل المزيد من التمويل لمساعدة البلاد المعنية والمساعدة على تنفيذ مسار إحداث التحول حتى عام 2030. ويعتزم المركز، كذلك، تعزيز التواصل بين المشاركين الأساسيين وائتلافات العمل، وسيبدأ قريبًا في إجراء استطلاع لائتلافات العمل وغيرها من الكيانات بقصد الوقوف على مساعيها الجادة في سبيل دعم البلاد المعنية واستجلاء فهم دقيق بشأنها.

ومن المقرر عقد السلسلة المقبلة من جلسات الحوار الإقليمية، التي ستُعنَى بالتداول بشأن مؤتمر التقييم (Stocktaking Moment)، في شهر ديسمبر (كانون الأول) عام 2022.